كتب

تجمع طوائف ام شعب واحد؟

النظام الطائفي اللبناني ليس "اعجوبة التعايش الحضاري الفريد" وانما نظام موروث عن السلطة العثمانية في لبنان ١١ طائفة مسيحية و٣ طوائف اسلامية .. وطائفة يهودية

على الارجح فان كتاب الدكتور ادمون رباط (« التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري – محاولة لفهم تركيبه ») هو العمل الوحيد من نوعه في هذا المجال • ويمتاز الكتاب بموسوعيته ، واستناده الدقيق الى التاريخ ، والكثير من الروح العلمية •

وتثير هذه الحلقة الاولى من العرض الذي تنشره « الهدف » على حلقات عدة نقاط اساسية •

اولا ، يدحض رباط كل الايديولوجية اليمينية التي تصور الصيغة اللبنانية كنموذج فريد من نوعه • فاذا هي لا تعدو ان تكون استمرارا لصيغة الحكم في ظل الدولة الاسلامية ، بل ونتاجا مباشرا لهذه الدولة • وهكذا تغدو الصيغة التي يفترض ان تؤكد تميز لبنان عن المنطقة حجة دامغة على التصاقه الوثيق بها •

وثانيا ، ينبغي التأكيد على نقطة منهجية بارزة عند رباط ، وهي لجوءه الى التأريخ للطوائف • واذا كان الانطلاق من « الطائفة » بدلا من « الطبقة » غير مألوف بالنسبة لنا ، فهو الانطلاق السليم بدون شك لانه يستند الى التقسيمات الواقعية للمجتمع في عهود العثمانيين والفرنسيين • ان الطوائف ليست مجرد اتجاهات ايديولوجية ، بل انها «شبه مجتمعات» ضمن المجتمع الواحد ، اذ تتمتع بقدر معين من الاستقلالية تجاه الدولة المركزية وتجاه بعضها البعض• انها شبه مجتمعات وليس مجتمعات بالمعنى الكامل• والسمة الغالبة لتاريخ لبنان حتى مطلع هذا القرن ، على الاقل ، هي غلبة صراع الطوائف على الصراع الطبقي • ان الاستناد الى مفهوم الطائفة ضروري لفهم معظم تاريخ القرون المنصرمة ، تماما كما ان الاعتماد على هذا المفهوم بمفرده (دون مزاوجته مع مفهوم «الطبقة») يؤدي في يومنا الى منهج رجعي •

يشكل بحث ادمون رباط حول « تكوين لبنان السياسي والدستوري » محاولة جريئة في اطار الابحاث التي تتناول الكيان والدولة في لبنان • جريئة لانها تنطلق دون مواربة من واقع تكوين الدولة اللبنانية من جراء مرسوم المفوض السامي غورو في أول أيلول ١٩٢٠ ، فتغنينا بالتالي عن قراءة صفحات التغني المعهود والمبتذل بـ « لبنان الازلي » و « اشعاع النور والحضارة » • من ثم يرسم البحث لنفسه اطارا يحدده السؤال الاتي : اذا كانت الدولة اللبنانية نتاج مرسوم حدد عن السلطة الفرنسية ، فكيف استطاعت ان تنسلخ عن اصولها وتتحول الى دولة مستقلة ، دون غيرها من الدويلات الطائفية التي خلقها الانتداب الفرنسي في سوريا مثلا ؟ وفي اي ظروف أمنت هذه الدولة لنفسها نظاما سياسيا يتسم بالليبرالية ، رغم تعدد طوائفها ودون غيرها من دول المحيط العربي ؟

ان الجواب على هذه الاسئلة يقود رباط الى البحث في تاريخ الطوائف واثبات الكيان التاريخي في جزء اول بينما يستعيد التطور الدستوري الذي ادى الى الاستقلال في جزء ثان •

ويخلص في الخاتمة الى التركيز على الميثاق الوطني وعلى نقده •

فرباط يثبت الكيان ومن ثم يبرر الدوله ويتغنى حتى « بعصريتها » •

موقفه السياسي ليس اذا بجديد ، فهو لا يخرج عن موقف اهل النظام • انما الجديد في محاولته هذه ، هو انها تبقى خارج المنطق الطائفي الذي يعم الابحاث من هذا النوع ، فتتصف بموضوعية البحث العلمي وغناه ، دون التخلي عن اتجاه عروبي – وشهابي (١) – عام •

(١) المقصود هنا بالشهابية التيار السياسي العام الذي تزعمه شهاب والذي يدعو الى تحديث الدولة وعصرنتها •

١ – الدولة الاسلامية والنظام الطائفي في لبنان

ليس النظام الطائفي اللبناني في مضامينه السياسية والاجتماعية « اعجوبة التعايش الحضاري الفريد » التي يحلو لمنظري الطائفية نعته بها • انما هو نتاج نمط حياة جماعية نابع من صلب الشريعة الاسلامية ومتبع خلال قرون في الدولة الاسلامية •

فالدولة الاسلامية ، وفقا للايات القرآنية ، هي دولة يشكل الدين اساسها ويكون اللحمة بين مواطنيها (١) • الا انها ، وانطلاقا من حرية المعتقد في الاسلام « لا اكراه في الدين » ، تؤمن صيغة للتعايش بالنسبة لغير المسلمين فيها • فأهل الكتاب ، الذي رفض النبي دائما اعتبارهم من الوثنيين الكفار ، يستطيعون الاستمرار في دينهم ومعتقدهم دون اي اكراه ، شرط الخضوع للسلطة ودفع الجزية • وقد شكلت الاتفاقات التي عقدها النبي في تعامله مع القبائل المسيحية اساسا لنظام تعايش الطوائف اليهودية وللمسيحية في ظل الاسلام • فتميز بالتالي في الدولة الاسلامية ، وخلال مجمل تطورها التاريخي ،

(١) هذه النظرة الى الدولة هي التي يتسلح بها الراغبون في التقسيم لدعم موقفهم • العودة في هذا المجال الى مذكرة الرهبانيات حول التقسيم ، الفصل الاول وعنوانه : حول الاسلام • الا ان الذي لا تراه المذكرة اننا في تركيبنا الطائفي نفسه نتاج تاريخ الدولة الاسلامية•

نوعان من المواطنين : مواطنو درجة اولى وهم المؤمنون ، واهل الذمة اي الذين وضعوا تحت ذمة الاسلام وضميره (٢) •

فتعايشت بالتالي خلال قرون التجمعات المسيحية واليهودية مع جماهير السنة •دون الانصهار معها في تضامن عام يشكل مفهوم الوطن الحديث كما عرفته اوروبا ، وكانت تحكمها قوانينها الخاصة التي تعنى بتطبيقها مراجعها الدينية المختصة ، بكل ما يعني ذلك من تكوين ذهنية وتقاليد خاصة • الا ان هذا النظام لم يقتصر فقط على الطوائف اليهودية والمسيحية بل تعداها فعليا الى كل الشيع الخارجة عن الاسلام التي كانت تسمح لها ظروف حياتها في جبال وعرة ومنعزلة من ممارسة معتقدها وتطبيق قوانينها دون ان تعترف لها الدولة بذلك • وقد عرفت هذه الحالات في اللاذقية ، وسنجار وكردستان وطبعا في لبنان •

فوجود وتعايش ست طوائف رئيسية مختلفة في نقطة جغرافية ضيقة كلبنان هو اذا نتاج قرون من التطور الديمغرافي والاجتماعي في

(٢) تجدر الاشارة هنا الى ان اي وضع قانوني لا يصبح نافذا الا اذا اتيحت له الظروف المادية لذلك • بالنسبة لوضع « اهل الذمة » ، لم يبدأ هؤلاء يعيشوا فعلا وضعهم الا حين تعربت الشعوب الموجودة ضمن الامبراطورية الاسلامية ، وتأسلمت ، اي حين اصبحوا فعلا اقلية •

ظل دول اسلامية مختلفة (من الامويين والعباسيين الى المماليك واخيرا العثمانيين) حمت جميعها خصوصيات الملل وقوانينها الخاصة •

وتعود استقلالية الطوائف هذه الى ممارسة للسلطة والحكم ورثها ايضا لبنان عن الدول الاسلامية • فالناظر الى الممارسة السياسية اللبنانية الفعلية يرى ان الفكرة التي قام عليها الدستور في اوروبا وهي فكرة وضعية القانون واستقلال السلطة العامة عن الاشخاص ، هذه الفكرة غائبة تماما • وغيابها يعود ايضا الى ان الامبراطوريات والممالك الاسلامية التي عاش الشرق الاوسط في كنفها لم تكن تعرف هذه النظرة – الاوروبية الحديثة – الى الدولة والى الحكم • فاذا استثنينا « ميثاق المدينة » وهو عبارة عن تجربة فريدة يرى رباط فيها بذور تطور دستوري بالمعنى الحديث للكلمة ، نرى ان الدولة الاسلامية في الايات القرآنية تيوقراطية يأتي فيها الملك من الله وهي قائمة على السلطة المطلقة للقائد ، دون ان يكون للمبايعة اي قدرة على التقرير • اما من حيث الترجمة التاريخية لهذه النظرية ، فبعد حكم الخلفاء الراشدين حيث كان للمبايعة دور ولو محدود ، كان الحكم طيلة خمسمائة سنة من خلافة الامويين والعباسيين مطلقا ، يستطيع الخليفة فيه التصرف كما يشاء • من ثم اصبحت السلطة السياسية في عهد المماليك للقوة العسكرية المحضة وهي مرتبطة بأهواء الحاكم • باختصار ، لم تختلف الدولة الاسلامية في ممارستها للحكم عن الامبراطوريات الشرقية كما عرفت طغاتها وتعسفها •

هذه الممارسة المختلفة للحكم هي المسؤولة عن عدم انصهار الشعوب والاديان المختلفة التي تجاورت خلال قرون في الممالك الاسلامية • وهي بالتالي احدى الاسباب الرئيسية لتدهور سلطنة العثمانيين السريع • فبينما كانت الدول الاوروبية قد وحدت شعوبها من خلال المؤسسات المشتركة التي كانت تحكمها ، لم تستطع ابدا السلطنة العثمانية « هضم » التفاوتات بين مواطنيها وكان وضع اهل الذمة النقطة الرئيسية التي استطاعت دوما الدول الاجنبية التدخل من خلالها في شؤون السلطنة • حتى اذا اقدمت الدول العثمانية على الاصلاحات المستوحاة من القوانين الغربية الحديثة (اصلاحات فترة ١٨٣٩ – ١٨٥٦ ، وفرمان ١٨٥٦ ومن ثم دستور ١٨٧٦) ، اتت هذه الاصلاحات – وهي تسبق بذلك الدولة اللبنانية التي تتواكب فيها العصرنة المفرطة مع النظام الطائفي – تدعم نظام الملك وتؤكد على حمايته ، في الوقت نفسه التي تعلن فيها المساواة بين كل المواطنين على حد سواء •

نحن اذا في لبنان من حيث تركيبنا السوسيولوجي الطائفي والنظام السياسي المستند اليه ، نتاج تطور الدولة الاسلامية نفسها ، نرث من تخلفها في الممارسة السياسية (١) ، وهذه النقطة ليست

(١) كما نحن طبعا نتاج تاريخ الجبل الخاص والنتاج المباشر للانتداب •